وفي اطار النفط ايضا شرعت الولايات المتحدة بمتابعة تنظيمها للدول المستهلكة للنفط كي تكون مهيأة لانواع متعددة من المجابهة مع الدول المصدرة للنفط . وكان ان تأسست باشراف الدبلوماسية الاميركية « وكالة الطاقة الدولية » والتي ، لولا الموقف الفرنسي لاندفعت نحو المجابهة بتحريض من الولايات المتحدة . الا انه اثناء لقاء القمة بين الرئيسين غورد وجيسكار دستان استبدلت المجابهة بضرورة التمهيد لحوار بين الدول المستهلكة للنفط والمصدرة له ودول العالم الثالث . الا ان مبادرة الجزائر في الدعوة لمؤتمر قمة لدول اوبيك كانت بمثابة رد عملي على رسالة الولايات المتحدة وتصليبا لحق الدول النفطية التصرف بمقدراتها دون الارتهان للمقتضيات الاقتصادية والستراتيجية التي تتطلبها الدبلوماسية الاميركية . الا ان الاميركيين ظلوا يعملون على اقناعنا بان علينا ان نفرق بين التعامل السياسي والعلاقات الاقتصادية حتى تتجرد ترسانة المجابهة العربية من توظيف طاقاتها الاقتصادية من اجل تأمين حقوقنا القومية المشروعة والتي يشكل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي المحتلة والاغتصاب الصهيوني لفلسطين احتجازا لها وخرقا لمقومات هذه الحقوق .

اكثر من ذلك فقد سارعت الولايات المتحدة في اعلان موقفها بضرورة تنويع مصادر الطاقة لديها وفي الدول الغربية وكأنها تريد ان تمعن في ربط ضغوطها السياسية بتهويل اقتصادي يجعل الدول النفطية بعد فترة ، عاجزة عن تسويق نفطها على الاقل بالاسعار المعقولة التي حددتها دول منظمة اوبيك . من هنا توجب على الدول العربية ان تقوم وبشكل معجل بتنويع مصادر الثروة عندنا حتى عندما ينضب النفط كطاقة للتصدير نكون قد وظفنا الجزء الاكبر من الثروة المتوقعة عندنا في بناء ومن ثم تمتين البنية الهيكلية للمجتمع العربي ونكون قد اوجدنا ركائز التصنيع والتكامل الاقتصادي العربي اللذين يجعلاننا قادرين على مجابهة مختلف تحديات العصر .

وبرغم هجمة الرأسمالية الاميركية على معاقل الثروة العربية من اجل اجتذابها لتوظف في المصارف او بشراء السندات الحكومية الاميركية فقد تمكن العرب من ابقاء أولوياتهم واضحة من جهة التنمية الذاتية ومساعدة الدول الحليفة المتضامنة معنا في العالم الثالث . الا ان ما ظل غير متوفر بالنسبة المطلوبة هو توجه عرب الثروة نحو معالجة جذرية للتخلف البنيوي والاقتصادي والاجتماعي على صعيد المجتمع العربي ككل . من هذه الثغرة ، تمكن الاميركيون — والدول الغربية بشكل اجمالي — من اجتذاب قسم وافر من الاموال البترولية الى السوق الاميركية — والغربية — في حين ان المتطلبات العربية العامة بقيت بدون معالجة جذرية واكتفي بعمليات ترقيع ظرفية وغير مدروسة .

لقد كان الهدف واضحا عندما عملت الدبلوماسية الاميركية على جذب الاموال العربية الى السوق الاميركية : فمن جهة يتكون من خلال هذا التوظيف البالغ لغاية الان نحو ستة مليارات دولار ارتهان مصلحي يعوق التعبئة العربية الفورية لمجابهة ايه مخططات اميركية يكون مردودها سلبيا على صراعنا المصيري مع اسرائيل . يضاف الى ذلك اننا نكون قد ساهمنا في حل تفاقم الازمة الاقتصادية داخل الولايات المتحدة وساهمنا بشكل مباشر او غير مباشر في تسهيل سياسة التمويل الاميركي للترسانة العسكرية لاسرائيل كما هو حاصل الان في مشروع تقديم مساعدات اميركية لاسرائيل تبلغ مليارين ونصف مليار من الدولارات . اكثر من ذلك فقد سنت الولايات المتحدة قانونا يمنع تحويل الدولار الى ذهب مما يجعل ما وظف من اموال عربية دون ضمانات سليمة ضد التضخم او ضد انخفاض سعر الدولار او غيرها من العوامل الطارئة على